

- متى تنشأ الدولة في القانون العام الداخلي؟ والخارجي؟

إذا توفرت للدولة العناصر القانونية الثلاثة (الشعب ، الإقليم ، الهيئة الحاكمة) نشأت الدولة في نظر القانون العام الداخلي. أما في القانون العام الخارجي فيمجرد استكمال العناصر السابقة ثم "الإعلان عن قيامها" فإنه يتم الاعتراف بها كشخص من اشخاص القانون الدولي بغض النظر عن اختلاف الفقهاء حول الاعتراف هل هو عنصر مقرر او منشئ

- صح أم خطأ: كقاعدة متفق عليها، لا تنشأ الدولة في القانون العام الخارجي الا بالاعتراف. (خطأ لا تنشأ الا بالإعلان، اما الاعتراف فمختلف فيه)

- ما الفرق بين السكان والشعب؟

السكان تشمل جميع من يقيم على اقليم الدولة سواء من الشعب او الاجانب المقيمين الذين تربطهم بالدولة رابطة قانونية هي رابطة الإقامة. اما الشعب يقصد به المواطنون الذين يتمتعون بجنسية الدولة التي يسكنونها فالرابطة التي بينهم وبين الدول رابطة قانونية هي رابطة الجنسية. والفرقة بينهما مهمة حيث أن الشعب يتمتع بحقوق سياسية مثل امكانية التصويت في الانتخابات وحق التوظيف في وظائف الدولة الحكومية بينما المقيم جزء من السكان له حقوق وواجبات كاملة الا انه لا يتمتع بالحقوق السياسية التي يملكها المواطن.

- أكملني: للإقليم كركن من اركان الدولة ثلاثة أنواع هي الإقليم الارضي و المائي و الجوي

- أكملني: يتم ترسيم الحدود الإقليمية في العصر الحالي عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية

- ما أهمية وضع وترسيم الحدود باستخدام المعاهدات والاتفاقيات الدولية؟

يحدد نطاق و سيادة الدولة داخلياً فنعرف به إلى أي امتداد أرضي يمتد تطبيق قوانينها الداخلية. ويحدد سيادتها خارجياً بالنسبة للدول الاخرى المجاورة حتى تتفادى النزاعات الحدودية والحروب.

- أكملني: من الفروق بين مصطلح الحكومة و مصطلح الدولة: الدولة كيان ووجود دائم بينما الحكومات متغيرة، الدولة هي الكل لأنها تتألف من (شعب وإقليم وحكومة) والحكومة هي الجزء فهي مجرد ركن من أركانها.

- للدولة وجود دائم رغم ما يحدث لها من تغييرات في الشكل او النظام او الحكومة، فماذا يترتب على ذلك؟

- 1) الحقوق التي للدولة والواجبات المترتبة عليها تظل قائمة ما بقيت الدولة وان تغير شكلها او تغير حكامها.
- 2) الالتزامات التي تتعهد بها الدولة تجاه الآخرين تبقى وان تغير شكلها او تغير حكامها.
- 3) القوانين التي تسنها الدولة تظل سارية المفعول طالما لم تلغ صراحة أو ضمناً، حتى وان تغير شكلها او تغير حكامها.

- ماذا تعني السيادة الداخلية والسيادة الخارجية للدولة؟

كل الدول يفترض أن تتمتع بهما. السيادة الداخلية تعني أن الدولة تملك أمر الفصل بين المنزاعات التي تنسب بين الافراد داخلياً وتملك تنفيذ القوانين الداخلية داخل حدود دولتها ولا تتعدها وهي حرة في اتخاذ ما تراه من شؤون وسياسة وقوانين داخلية، أما السيادة الخارجية فهي بمعنى أن الدولة تتمتع باستقلال سياسي في تعاملها خارجياً مع الدول والمنظمات الدولية ولا يملك أحد خارجي أن يتدخل في شؤونها أو يفرض عليها سياسة أو قانون معين طالما أن الدولة لم تضر أحد ولم تؤثر على حقوق الانسان وعلى الأمن والسلم الدولي وعلى حقوق الدول الاخرى.

- صح أم خطأ: بعد استكمال العناصر القانونية الثلاثة للدولة ، فإنه يتم الاعتراف بالدولة مباشرة.

خطأ، لا بد من الاعلان عن قيام الدولة بعد اكتمال العناصر، فالإعلان ينقل الدولة من الوجود في القانون العام الداخلي الى الوجود في القانون العام الخارجي. (هنا السؤال ليس عن نظريات الاعتراف )

- ماذا تعرفين عن الاعلان عن قيام الدولة.

الاعلان هو المرحلة التي تلي اكتمال الاركان الرئيسية الثلاث للدولة وبالتالي يمكن ان نقول هو مرحلة انتقالية بين وجود الدولة في نطاق القانون العام الداخلي وبين وجودها في نطاق القانون الخارجي. والاعلان يعني إبلاغ أشخاص القانون الدولي بقيام كيان جديد على المسرح الدولي، وهو اجراء ضروري يستوجب تسجيله في منظمة الامم المتحدة بموجب مادة 102 من ميثاق الامم المتحدة. بمعنى آخر الاعلان واجب فهو بمثابة اجراء ينظم المجتمع الدولي حتى لا تكون فوضى، بغض النظر هل ستكتسب الدولة بعد ذلك اعترافاً من الدول أم لا.

- صح أم خطأ: تتمتع الدولة بشخصية معنوية اعتبارية (صح)

- صح أم خطأ: بعد "الاعتراف بالدولة" تكتسب شخصية طبيعية مثل الانسان فتصبح قابلة لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

خطأ، الدول والشركات والمنظمات الدولية والاجهزة الادارية المستقلة كلها شخصيتها القانونية تسمى شخصية اعتبارية معنوية لأن ليس لها وجود حقيقي، أما الانسان فهو الوحيد الذي تسمى شخصيته القانونية شخصية طبيعية.

## شكل الدولة:

- أكملني: يقصد بالدولة الموحدة أي الدولة التي يكون فيها وحدة في المصدر التشريعي و الدستور و القوانين والسيادة.

- صح أم خطأ: قد تتعدد التشريعات والقوانين في الدولة الموحدة لظروف معينة وهذا لا يمس بوحدتها. (صح، طالما ان المصدر التشريعي واحد، فقد تحتاج بعض الاقاليم لقوانين خاصة بها وحدها لظروف خاصة بالاقليم.)

- صح أم خطأ: من الممكن أن تطبق الدولة أسلوب اللامركزية الادارية حتى وإن كانت دولة ذات مركزية سياسية (صح)

- صح أم خطأ: قد تكون الدولة ذات مركزية سياسية " وفي نفس الوقت تطبق اللامركزية الادارية (صح) ملاحظة: المركزية السياسية تعني أن الدولة موحدة ، اما اللامركزية السياسية فتعني ان الدولة اتحادية. أما المركزية واللامركزية الادارية فهذه درستوها في القانون الاداري.

- صح أم خطأ: من الممكن أن تكون الدولة بسيطة (موحدة) ويكون نظام حكمها جمهوري في نفس الوقت.

صح، طالما ان لديها وحدة في الدستور والقانون والمصدر التشريعي والسيادة ، فلا يضر بعد ذلك شكل الحكم أياً كان سواء ملكي او جمهوري. وكقاعدة عامة لا يوجد ارتباط بين شكل الدولة وشكل الحكومة.

- أكملني: تنشأ الاتحادات بأداتين قانونيتين إما اتفاقية او دستور

- ماهي أسباب دخول الدول في اتحادات ؟

- 1) عندما تشعر الدولة بخطر يهدد كيانه.
- 2) الحاجة الى تنمية البلاد اقتصادياً
- 3) الاستفادة من خبرات الدول الاعضاء في الاتحاد
- 4) وجود خصائص مشتركة بين الاعضاء تل وحدة اللغة او الدين او التراث الحضاري.

- أكملني: يختلف الاتحاد التعاهدي الاستقلالي عن المركزي الفيدرالي في نقطتين رئيسيتين هما: حق الانفصال مسموح للاعضاء في الاتحاد التعاهدي كما انفصلت بريطانيا عن الاتحاد الاوروبي بينما غير مسموح للاعضاء في الفيدرالي و الاداة القانونية المنشئة للاتحاد التعاهدي هي المعاهدة بينما الفيدرالي ينشأ بدستور يتفق الاعضاء على كتابته كما في امريكا

- صح أم خطأ: من الممكن أن تكون الدولة اتحادية (مركبة) ويكون شكل الحكم ملكي في نفس الوقت.

صح، لا يوجد ارتباط بين شكل الدولة وشكل الحكومة. ففي الاتحاد الشخصي في السابق يوجد ملكيات وفي العصر الحالي يوجد ملكيات فدرالية كما في دولة الامارات.

- أكملني: يجب ان يكون هناك هيئة عليا تنسق الجهود بين الدول الاعضاء في الاتحاد التعاهدي/ الاستقلالي ومن أمثلة هذا الاتحاد في العصر الحالي: المنظمات الدولية مثل الاتحاد الاوروبي، جامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي.

معظم الحكومات الملكية في العصر الحالي اتخذت أسلوب النظام البرلماني. فما معنى ذلك؟

معنى ذلك أن رئاسة الملك للدولة أصبحت فخرية واسمية بينما إدارة شؤون الدولة الفعلية التنفيذية يتم عن طريق رئيس الوزراء الذي يستمد شرعيته في الحكم من انتخاب الشعب له. والملكية الدستورية هي عكس الملكية المطلقة التي يكون رئيس الدولة فيها له صلاحيات أكثر في السلطة التنفيذية.

### • ماهي طرق انتخاب الرئيس في الحكومات الجمهورية؟

- (1) انتخاب الشعب فرداً فرداً للرئيس.
- (2) انتخاب بواسطة البرلمان فقط لأن الشعب اختار البرلمان فهو يمثل رأي الشعب.
- (3) اشتراك الشعب والبرلمان وقد يتم بطريقتين. إما عن طريق لجنة مشتركة من بعض أعضاء البرلمان وبعض أفراد الشعب ينتخبهم الشعب لهذه المهمة. أو عن طريق قيام البرلمان بترشيح شخص للرئاسة ويقوم الشعب بالتصويت اما بالموافقة او الرفض.

### • ما أهم خصائص الحكومة الفردية؟ والحكومة الديمقراطية؟

الفردية:

- (1) تركيز السلطة بيد شخص واحد بدون أي قيود قانونية على سلطته.
- (2) منع ظهور أي منافسة أو معارضة وفي حال قيامها يقوم بقمعها.
- (3) ضعف أو عدم وجود أي مظهر من مظاهر المجتمع المدني الفعال
- (4) وجود فجوة بين ما هو منصوص عليه في الأنظمة والقوانين (إن وجدت أصلاً) وتطبيقها على أرض الواقع.

الديموقراطية:

- (1) حرية المواطنين في تشكيل مختلف التنظيمات والانضمام إليها (مثل الأحزاب السياسية)
- (2) حرية التعبير والمعتقد.
- (3) حق الشعب في التصويت والترشيح للمناصب العامة وفق شروط معينة.

### • للديموقراطية ثلاثة أنواع عديدها مع التوضيح

- (1) ديموقراطية مباشرة وتعني مشاركة المواطنين مباشرة في صنع القرار.
- (2) ديموقراطية نيابية وتعني قيام المواطنين بانتخاب ممثلين عنهم يمارسون السلطة نيابة عنهم.
- (3) ديموقراطية مختلطة تمزج بين الديموقراطية المباشرة والنيابية.

### • صح أم خطأ: الحكومة الديموقراطية تعبر عن ارادة الشعب ويمكن القول بأنها تعني حكم الشعب بالشعب (خطأ- حكم أغلبية الشعب)

### • يقوم النظام الرئاسي على ثلاثة أركان:

- (1) وحدة السلطة التنفيذية.
- (2) الفصل شبه التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- (3) محدودية الرقابة بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

### • يقوم النظام البرلماني على ثلاثة أركان:

- (1) ثنائية السلطة التنفيذية. أي وجود ملك ورئيس حكومة مثل بريطانيا . وقد يكون في النظام الجمهوري بوجود رئيسين جمهوريين احدهما رئيس دولة والاخر رئيس حكومة مثل لبنان.
- (2) الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- (3) قوة الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

### • صح أم خطأ: في النظام البرلماني ، مجلس الوزراء هو صاحب السيادة الفعلية التنفيذية وليس رئيس الدولة.

صح، والسبب في أن مجلس الوزراء هو صاحب السلطة الفعلية التنفيذية وليس رئيس الدولة هو أن القاعدة العامة في السياسة والادارة أنه "حيث توجد المسؤولية توجد السلطة" وبما أن مجلس الوزراء مسؤول سياسياً امام البرلمان فبالنتالي هو صاحب السلطة فعلياً.

- لرئيس الدولة في النظام البرلماني دور شرقي في الغالب، الا أن له وظيفتان بارزتان في الرقابة على السلطة التشريعية هما:  
(1) حق الاعتراض على القوانين: يكون هذا الاعتراض من "رئيس الدولة" بما أن له سلطة التصديق على القوانين التي يقرها البرلمان. فله أن يرفض التصديق لاعتقاده بعدم ملائمة القانون للمصلحة العامة.
- (2) حل البرلمان: أهم سلاح رقابي تملكه السلطة التنفيذية في مواجهة التشريعية فقط يقوم به "رئيس الدولة"، وهو يعني حق الحكومة في إنهاء نيابة البرلمان للأمة قبل انتهاء مدته الطبيعية وفقاً للدستور.

- ماذا تعرفين عن حل البرلمان كمظهر من مظاهر رقابة السلطة التنفيذية على التشريعية في النظام البرلماني. 1

حل البرلمان هو : أهم سلاح رقابي تملكه السلطة التنفيذية في مواجهة التشريعية فقط يقوم به "رئيس الدولة"، وهو يعني حق الحكومة في إنهاء نيابة البرلمان للأمة قبل انتهاء مدته الطبيعية وفقاً للدستور. وله صورتان: حل وزاري في حال نشوب خلاف مستحکم بين الحكومة والبرلمان فتقوم الحكومة "السلطة التنفيذية" بحل البرلمان "السلطة التشريعية" ولا تنتظر أن يقوم البرلمان بتحريك المسؤولية الوزارية فتسعى الحكومة الى رئيس الدولة لتطلب حل البرلمان. أما الحل الرئاسي فتكون فكرته صادرة من رئيس الدولة وحده ، حين يرى ان البرلمان لم يعد يمثل اتجاهات الأمة مما يتطلب اعطاء الناخبين (الشعب) حق التعبير عن ارادتهم في انتخابات برلمانية جديدة. وهذا النوع الاخير غالباً يخفي نزعة تسلطية لدى رئيس الدولة الذي ربما يرغب في برلمان جديد يشاركه اراءه وتوجهاته الشخصية.

- أكملني: من حيث نوع الحكومة من ناحية الفصل بين السلطات، لا يمكن للنظام: الرئاسي والنظام شبه الرئاسي/المختلط أن يطبق في دولة نظامها ملكي. (لماذا؟ ابحثي عن الاجابة بنفسك فالسؤال هذا مطلوب في الفايصل)

- علي: النظام المختلط "شبه الرئاسي" سلاح ذو حدين وفشل تطبيقه في حالات كثيرة في الدول العربية.

يفشل حين يتشوّه تطبيقه فيصبح رئيس الجمهورية هو المرجع الأعلى والممسك بمفاتيح السلطة أما الآخرون بمن فيهم رئيس الوزراء فيصبحون تابعين وموالين له.

- أكملني: نظام الجمعية النيابية/ النظام المجلسي في سويسرا، لا يؤمن بمبدأ الفصل بين السلطات وانما يقوم على ويؤمن بمبدأ وحدة السلطة والسيادة

- صح أم خطأ: في نظام الجمعية النيابية/النظام المجلسي، نجد أن السلطة التنفيذية تابعة دائماً للسلطة التشريعية (صح)

## تعريف الدستور ومصادره و انواعه من حيث التدوين/المصدر:

- أكملني: يمكن تصنيف الدساتير بشكل عام إلى صنفين رئيسيين من حيث التدوين و من حيث التعديل.
- أكملني: تتنوع الدساتير من حيث التدوين الى دساتير عرفية ودساتير مكتوبة.
- أكملني: تتنوع الدساتير من حيث طريقة التعديل الى دساتير مرنة ودساتير جامدة
- الدساتير التي تستخدم العرف كأحد مصادرها تسمى دساتير عرفية. (خطأ، الدساتير التي تستخدم العرف كأحد مصادرها هي دساتير مكتوبة، أما الدساتير العرفية فهي التي يكون العرف مصدرها الرئيسي وليس أحد مصادرها)
- صح أم خطأ: المعاهدات الدولية تعتبر جزء من القانون الدستوري في بعض الدول (صح)
- تقسيم الدساتير الى عرفية ومكتوبة يعتبر تقسيم نسبي، فما معنى ذلك؟

معنى ذلك أنه لا يوجد دستور عرفي 100% ولا دستور مكتوب 100% فالدساتير العرفية ممكن نجد فيها بعض النصوص الدستورية المكتوبة والدساتير المكتوبة قد تأخذ ببعض الاعراف الدستورية.

## الدساتير من حيث التعديل:

### • ماهي الدساتير المرنة؟ وماهي الدساتير الجامدة؟

المرنة هي التي يكون تعديلها من نفس السلطة وبنفس اجراءات تعديل القوانين العادية. أما الجامدة فهي التي يكون تعديلها بإجراءات أكثر شدة وتعقيداً من اجراءات التعديل القوانين العادية.

### • علي: في الدساتير المرنة، لا يوجد فرق في القيمة القانونية بين الدستور والقانون العادي. لأن تعديلهما يصدر من نفس السلطة (السلطة التشريعية) ، وايضا يخضعان لنفس اجراءات التعديل.

### • اكمل: سهولة التعديل هو ميزة وعيب في نفس الوقت للدساتير المرنة. هو ميزة لأنه يجعلها اقرب الى مواكبة التطورات الداخلية والخارجية، وهو عيب لأنه قد يُضعف القداسة والهيبة المفترضة للدستور كما ان التعديل المتسرع يؤدي الى زعزعة ثبات واستقرار الدستور.

### • صح أم خطأ: الدستور الجامد هو الذي لا يجوز تعديله. (خطأ، يمكن تعديله ولكن باجراءات أشد صعوبة من تعديل القانون)

### • صح أم خطأ: كل الدساتير الجامدة مكتوبة (صح).

### • صح أم خطأ: الدساتير الجامدة دائماً دساتير مكتوبة ولا تكون دساتير عرفية. صح، لأن الدساتير العرفية كلها مرنة. وكقاعدة عامة، الدساتير الجامدة كلها مكتوبة، أما الدساتير المرنة فقد تكون مكتوبة وقد تكون عرفية.

### • ماهو الحظر الزمني والموضوعي لتعديل الدستور؟ مع ذكر أمثلة عليهم. وما مدى مشروعيته؟

**حظر التعديل عموماً** يعني أن بعض الدول تضع نصاً في دستورها "يحظر/يمنع" القيام بعمل تعديل على "كل أو بعض" الدستور سواء لفترة مؤقتة أو بشكل دائم وكل دولة تختلف في ذلك، وليس كل دولة تضع هذا النص.

**الحظر الزمني** هو حظر تعديل الدستور كله أو بعضه لفترة مؤقتة. وأمثلة:

- حظر تعديل كل الدستور خلال السنوات الأولى من كتابته حتى تتمكن من تطبيقه فترة على الأقل ونعرف مزاياه وعيوبه ثم نتأكد من وجود خلل فيه فنسمح بتعديله بعد انتهاء هذه الفترة.
- حظر تعديل كل الدستور اذا كانت الدولة واقعة تحت الاحتلال لأن وضعها السياسي سيكون غير مستقر ويخشى أن الاحتلال ووجود عناصر أجنبية في الدولة يكون مؤثر في تعديل الدستور.
- حظر تعديل بعض الدستور مثل حظر تعديل المواد المتعلقة بصلاحيات الملك فترة مؤقتة أثناء وجود ولي العهد نائباً عنه.

**مشروعيته:** اختلف الفقهاء الدستوريون الاتجاه الغالب يراه غير مشروع لعدة أسباب ذكرناها مثل تعدي على حق الاجيال القادمة ، تعارض مع مبدأ سيادة الأمة... الخ وهناك جانب منهم يرى أنه مشروع لأنه فترة مؤقتة بل بالعكس يؤدي الى استقرار الدولة ودستورها فترة من الزمن.

**الحظر الموضوعي:** هو حظر تعديل بعض موضوعات الدستور ليس لفترة مؤقتة وانما بشكل دائم. مثل: حظر تعديل شكل الدولة مطلقاً مثل حظر تعديل شكل الدولة الجمهوري. **مشروعيته:** اتفق الفقهاء الدستوريون على عدم مشروعيته لأنه دائم وليس مؤقت وللاسباب المعروفة التي درسناها.

## مبادئ دستورية:

### • علي: الدستور سامي على غيره من القواعد القانونية؟

لأنه سامي على القوانين واللوائح موضوعاً وشكلاً. سامي موضوعاً (جميع الدساتير سواء مرنة او جامدة) لأنه يتناول مواضيع أساسية عن وجود الدولة مثل شكل الدولة ونوع الحكومة وتقسيم السلطات فيها وحقوق وواجبات الافراد والدولة... الخ ، وسامي شكلاً (بالنسبة للدساتير الجامدة فقط) لأن تعديله يتطلب اجراءات أكثر تعقيداً من تعديل القواعد القانونية الأخرى.

### • جميع الدساتير سامية على غيرها من القواعد القانونية شكلاً وموضوعاً. (خطأ، جميع الدساتير سامية موضوعاً أما السمو الشكلي فيتحقق للدساتير الجامدة فقط لأن اجراءات تعديلها أصعب ،لأما المرنة فليست سامية شكلاً)

- صح أم خطأ: مبدأ سمو الدستور من المبادئ الأساسية التي يجب النص عليها في الدستور. (خطأ، هو مبدأ مفترض في الدساتير ومعروف ولا يجب النص عليه)
- لا يجوز للتشريع العادي ان يلغي نص دستوري. (صح)
- صح أم خطأ: وضع الجهات الحكومية شروط للتوظيف لا يتنافى مع مبدأ المساواة (صح)
- ماذا يعني التمييز الايجابي؟ وهو استثناء على أي مبدأ دستوري؟

قيام بعض الدول بتمييز فئة معينة من فئات المجتمع واعطائهم الاولوية في المجالات المختلفة للحياة مثل التعليم والتوظيف والتمثيل التشريعي، بهدف الغاء التمييز السلبي الذي مورس ضدهم في السابق. مثل اعطاء المرأة نسبة مقاعد ثابتة في البرلمان. وهو استثناء على مبدأ المساواة.

## نهاية الدساتير:

- أكملني: تنتهي الدساتير بطريقتين:
- إما عادية/ قانونية وتعني الاعلان عن الغاء الدستور في هدوء ودون عنف واما غير عادية/ سياسية وتعني انتهاء الدستور باستخدام العنف وبطريقة غير سلمية بعد ثورة او انقلاب.
- كيف نفرق بين الثورة والانقلاب؟ وكيف تؤثر الثورة على الدستور؟
- هناك معياران في الفقه المعيار الاول شكلي: ينظر الى مصدر الحركة. فاذا كانت من الشعب فهي ثورة واذا كانت من فئة معينة او من هيئة من الهيئات الحاكمة ضد السلطة فيعتبر انقلاب مهما كان هدف الحركة.
- المعيار الثاني موضوعي: ينظر الى هدف الحركة، فان كانت لهدف احداث تغيير جذري في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة فتعتبر ثورة، اما ان كان الهدف فقط تغيير الحاكم فهذا يعتبر انقلاب مهما كان مصدر الحركة. وهذا المعيار هو الجدير بالتأييد.
- أما من حيث تأثير الثورة على الدستور، فهناك خلاف فقهي. البعض يرى ان الدستور يسقط بمجرد نجاح الثورة والبعض يرى ان الوضع يرجع الى هدف الثورة نفسه، كما يرى البعض ان الدستور يسقط كله والبعض يرى ان الالغاء يكون فقط للمواد المتعلقة بهدف الثورة. لذلك من الصعب وضع قاعدة عامة تحكم هذه المسألة لأن لكل ثورة ظروفها الخاصة.
- صح أم خطأ: يؤثر الغاء الدستور على الشخصية القانونية للدولة.(خطأ، لا يؤثر على وجودها وشخصيتها التي اكتملت بالاركان الاساسية)
- صح أم خطأ: اذا تم الغاء الدستور تُلغى معه التشريعات العادية. (خطأ، يبقى العمل مستمر فيها إلى أن يتم طلب تعديلها أو الى حين وضع الدستور فيتم الغاء ما يتعارض من القوانين مع الدستور الجديد)
- صح أم خطأ: تحوّل الدولة من ملكية الى جمهورية يترتب عليه الغاء الدستور وضرورة وضع دستور جديد. (صح)
- صح أم خطأ: من الممكن ان يتم الغاء الدستور بطريقة سلمية دون الحاجة الى حدوث ثورة او انقلاب. (صح)
- صح أم خطأ: الغاء الدستور ليس بالضرورة ان يترتب عليه تغيير في شكل الدولة. (صح)

## أسئلة جزئية ميد 1 وميد 2 المقالية: "ملاحظة: قد يأتي منها أسئلة موضوعية"

- في النظام البرلماني، تملك السلطة التشريعية عدة أدوات للرقابة على السلطة التنفيذية هي (حق السؤال- الاستجواب- التحقيق-تحريك المسؤولية الوزارية) اكتب ما تعرفينه عنها.
- تعريف القانون الدستوري (الاتجاهين مع مزاياهم وعيوبهم)
- طرق كتابة الدساتير الأربعة
- الرقابة على دستورية القوانين (معنى الرقابة ، شرح مفهوم السياسية والقضائية، الفرق بين الدعوى الاصلية والدفع الفرعي، والمزايا والعيوب من الشرائح)